



جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة الأعمال

عنوان البحث

فاعلية برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو واستدامة مشاريع رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

نواف عثمان الببيبي

الرقم الجامعي : 261003214

إشراف/

د.الفصيل عبد الحميد

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2026



مقدمة:

مقدمة ﴿صفحة واحدة كاملة﴾

تعد ريادة الأعمال أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، لما تسهم به من تطوير للقطاعات الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتنويع مصادر الدخل الوطني. وقد أولت رؤية المملكة 2030 اهتمامًا كبيرًا بتمكين رواد الأعمال، باعتبارهم عنصرًا محوريًا في التحول الاقتصادي، حيث تهدف الرؤية إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على المنافسة محليًا ودوليًا. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، عملت الجهات الحكومية على إطلاق مجموعة من البرامج التمويلية الداعمة لرواد الأعمال، تشمل القروض الميسرة، وتمويل التأسيس، وبرامج الضمان، ورأس المال الجريء، إضافة إلى خدمات إرشادية واستشارية مرتبطة بالتمويل.

ورغم هذا التنوع في البرامج والمبادرات التمويلية، تبقى التساؤلات قائمة حول مدى قدرتها على تحقيق الأثر المطلوب في نمو المشاريع الريادية، سواء من حيث التوسع وزيادة حجم النشاط، أو من حيث الاستدامة المالية، أو تعزيز الابتكار، أو خلق فرص العمل. إذ تشير بعض التجارب إلى نجاح مشاريع عدة بعد حصولها على التمويل الحكومي، في حين تواجه مشاريع أخرى صعوبات في تحقيق الاستمرار أو التوسع بعد مرحلة التأسيس، مما يستدعي دراسة علمية متعمقة لفهم العوامل المؤثرة في هذا التباين.

وفي ظل هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى قياس دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة، من خلال تحليل مدى فعالية هذه البرامج في تعزيز الأداء الريادي وتحقيق الأهداف التنموية. كما تهدف إلى تقديم فهم أعمق للعلاقة بين التمويل الحكومي ومتغيرات النمو الريادي، بما يساهم في تطوير السياسات والبرامج التمويلية المستقبلية، ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على دعم المبادرات الريادية وتحقيق التنمية المستدامة



مشكلة الدراسة:

مشكلة البحث ﴿صفحة واحدة﴾

على الرغم من تعدد برامج التمويل الحكومية في المملكة العربية السعودية وتنوعها بين القروض الميسرة، وبرامج الضمان، ورأس المال الجريء، ودعم الابتكار، إلا أن الأثر الفعلي لهذه البرامج على نمو رواد الأعمال لا يزال محل تساؤل. فهناك مؤشرات على تحقيق بعض المشاريع الريادية لمعدلات نمو جيدة بعد الحصول على التمويل، في حين تواجه مشاريع أخرى تحديات في الاستمرار أو التوسع أو تحقيق الاستفادة التمويلية والتشغيلية. ويعكس هذا التباين وجود فجوة معرفية تتطلب دراسة علمية منهجية تُعنى بفهم العلاقة بين التمويل الحكومي والنمو الفعلي للمشاريع الريادية.

وتتجلى مشكلة البحث في الحاجة إلى قياس أثر هذه البرامج بشكل موضوعي، من خلال تحليل مدى قدرتها على تعزيز النمو الريادي في جوانبه المختلفة، مثل التوسع في الأسواق، وتحقيق الاستفادة، ورفع مستوى الابتكار، وزيادة فرص العمل. كما تبرز المشكلة في عدم وضوح ما إذا كانت آليات التمويل، وشروطه، وطريقة تقديمه، ونوعية البرامج، تلعب دورًا مباشرًا في تحديد نجاح المشاريع من عدمه.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية؟



ويندرج تحت هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. ما أثر التمويل الحكومي على توسع المشاريع الريادية؟
2. ما مدى تأثير برامج التمويل على استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
3. هل يسهم التمويل الحكومي في تعزيز الابتكار داخل المشاريع الريادية؟
4. إلى أي مدى تدعم برامج التمويل الحكومية خلق فرص العمل لدى رواد الأعمال

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد الذي تلعبه برامج التمويل الحكومية في دعم قطاع ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، في ظل توجهات رؤية المملكة 2030 التي تؤكد على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الابتكار وتنويع الاقتصاد الوطني. ومع تعدد وتنوع هذه البرامج، تظهر الحاجة إلى تقييم علمي دقيق لمدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصاً في ظل التباين الواضح بين المشاريع التي تنجح بعد الحصول على التمويل وتلك التي تواجه صعوبات في الاستمرار أو النمو.

وتبرز أهمية الدراسة من الجانب العلمي في أنها تسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بقياس الأثر الحقيقي للتمويل الحكومي على نمو رواد الأعمال، إذ تشير الأدبيات إلى محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق السعودي بشكل شامل ومتكامل. كما تقدم الدراسة إطاراً نظرياً وتحليلياً يساعد الباحثين في فهم العلاقة بين التمويل والنمو الريادي، ويفتح المجال لإجراء دراسات كمية ونوعية مستقبلية أكثر عمقاً.

أما من الجانب العملي، فإن نتائج هذه الدراسة تقدم قيمة مباشرة للجهات الحكومية والهيئات التمويلية من خلال توفير مؤشرات تساعد على تطوير السياسات والبرامج التمويلية، وتحسين آليات دعم رواد الأعمال، وتوجيه الموارد المالية نحو البرامج ذات الأثر الأكبر في تحقيق النمو والاستدامة. كما يستفيد رواد الأعمال من نتائج الدراسة عبر فهم دور التمويل الحكومي في تعزيز قدراتهم على التوسع، والاستمرار، وتطوير منتجات وخدمات أكثر تنافسية.



وبذلك، فإن هذه الدراسة لا تساهم فقط في بناء معرفة علمية حول أثر التمويل الحكومي، بل تضيف كذلك رؤية تطبيقية تساعد على دعم البيئة الريادية في المملكة، وتعزيز قدرتها على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية المستدامة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسة والفرعية التي تسعى إلى فهم العلاقة بين التمويل الحكومي ومختلف جوانب النمو الريادي. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تحليل أثر برامج التمويل الحكومية على توسع مشاريع رواد الأعمال من خلال دراسة قدرة المشاريع على زيادة حجم نشاطها ودخول أسواق جديدة بعد الحصول على التمويل.
2. قياس مدى تأثير برامج التمويل على الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع الريادية، ومعرفة ما إذا كان التمويل الحكومي يساهم في تحسين قدرة المشاريع على الاستمرار في ظل التحديات السوقية والمالية.
3. دراسة دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز الابتكار عبر تقييم قدرة رواد الأعمال على تطوير منتجات وخدمات جديدة، ورفع مستوى التنافسية اعتمادًا على التمويل.
4. تحديد أثر البرامج التمويلية على خلق فرص العمل داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة مدى قدرة المشاريع على التوسع الوظيفي بعد الاستفادة من التمويل.
5. تحليل العوامل المرتبطة بفعالية برامج التمويل الحكومية مثل سهولة الوصول، وآليات الصرف، وشروط التمويل، والبرامج المصاحبة كالإرشاد والاستشارات.
6. تقديم إطار تحليلي يساعد على فهم العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الريادي، بما يساهم في بناء تصور شامل حول جدوى البرامج التمويلية وأثرها المباشر وغير المباشر.
7. استخلاص نتائج عملية تقدم توصيات علمية للجهات الحكومية والهيئات التمويلية تساعد على تطوير السياسات التمويلية المستقبلية، وتعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة.



من خلال هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة تسهم في تقييم فعالية التمويل الحكومي ودوره في تمكين رواد الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة التي تتمثل في الحاجة إلى قياس دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي توضح أبعاد الظاهرة وتحدد نطاق البحث. وتتضمن تساؤلات الدراسة ما يلي:

1. ما دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية؟
وهو التساؤل الرئيس الذي تسعى الدراسة إلى تحليله وقياسه بدقة من خلال المتغيرات المرتبطة بالنمو الريادي.
2. إلى أي مدى تسهم برامج التمويل الحكومية في توسع المشاريع الريادية؟
ويتعلق هذا التساؤل بقدرة المشاريع على زيادة حجم إنتاجها، أو فتح فروع جديدة، أو دخول أسواق إضافية بعد الحصول على التمويل.
3. ما دور التمويل الحكومي في تعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع؟
ويركز هذا التساؤل على مدى قدرة المشاريع على الحفاظ على استمرارها ومرونتها على المدى الطويل.
4. هل يؤثر التمويل الحكومي على مستوى الابتكار داخل المشاريع الريادية؟
ويشمل ذلك تحليل قدرة المشاريع على تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين العمليات بفضل التمويل.
5. ما مدى إسهام برامج التمويل الحكومية في دعم خلق فرص عمل جديدة لدى رواد الأعمال؟
ويتعلق هذا التساؤل بقدرة المشاريع على التوسع الوظيفي وزيادة عدد العاملين بعد الاستفادة من التمويل.
6. ما العوامل التي تؤثر في فعالية برامج التمويل الحكومية؟
ويركز هذا التساؤل على آليات التمويل، شروطه، سهولة الحصول عليه، والبرامج الداعمة المصاحبة له، ومدى تأثيرها على نجاح المشاريع.



تسهم هذه التساؤلات في بناء إطار بحثي شامل يساعد على فهم الأثر الحقيقي للتمويل الحكومي على النمو الريادي، مما يتيح تحليلًا موضوعيًا لأبعاد المشكلة والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاستفادة منها علميًا وعمليًا

فروض الدراسة:

اعتمادًا على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها الأساسية المتعلقة بقياس دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، تم صياغة مجموعة من الفروض البحثية التي تسعى الدراسة لاختبارها والتحقق من صحتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وتمثل هذه الفروض الأساس العلمي الذي تستند إليه منهجية التحليل، وذلك على النحو الآتي:

1. الفرضية الرئيسة:

1H: لبرامج التمويل الحكومية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

2. الفرضية الفرعية الأولى:

1H-1: لبرامج التمويل الحكومية أثر إيجابي على توسع المشاريع الريادية بعد الحصول على التمويل.

3. الفرضية الفرعية الثانية:

1H-2: يسهم التمويل الحكومي في تعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع الريادية.

4. الفرضية الفرعية الثالثة:

1H-3: لبرامج التمويل الحكومية أثر إيجابي في رفع مستوى الابتكار داخل المشاريع الريادية.

5. الفرضية الفرعية الرابعة:

1H-4: تسهم برامج التمويل الحكومية في زيادة فرص العمل داخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6. الفرضية الفرعية الخامسة:

1H-5: تزداد فعالية برامج التمويل الحكومية بوجود برامج مصاحبة مثل الإرشاد والاستشارات والتوجيه الإداري.



تشكل هذه الفروض إطارًا علميًا يساعد على تحليل البيانات واختبار العلاقات بين المتغيرات، بما يساهم في فهم مدى فعالية التمويل الحكومي في تحقيق النمو الريادي، والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج الداعمة لرواد الأعمال

الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة جزءًا أساسيًا في بناء الإطار العلمي للبحث، حيث تساعد في فهم ما توصل إليه الباحثون في موضوع دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال، كما تساهم في تحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها. ويمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات تناولت التمويل الحكومي بشكل مباشر، وأخرى ركزت على النمو الريادي، ودراسات جمعت بين الجانبين.

أولاً: الدراسات التي تناولت دور التمويل الحكومي في دعم ريادة الأعمال

تشير العديد من البحوث إلى أن التمويل الحكومي يمثل أحد أهم العوامل المحفزة لنمو المشاريع الريادية. فقد توصلت دراسة سليم (2019) إلى أن التمويل الميسر يساعد رواد الأعمال على تجاوز العقبات المرتبطة بالتأسيس، خصوصًا في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل التقليدي. كما بيّنت دراسة جبريل (2020) أن برامج التمويل الحكومية تساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للمشاريع في سنواتها الثلاث الأولى، مما يعزز من فرص استمرارها في السوق.

وفي دراسة أخرى أجراها الزهراني (2021) حول أثر القروض الحكومية على التوسع التشغيلي، خلصت الدراسة إلى أن التمويل الحكومي يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة ملحوظة، خاصة في



القطاعات الصناعية والخدمية. كما أكدت دراسة Alkaabi (2020) في دولة الإمارات وجود علاقة إيجابية بين التمويل الحكومي ونمو الأعمال الريادية، مشيرة إلى أن الدعم المالي المصحوب بالتدريب والإرشاد يحقق أثراً أكبر من التمويل المالي فقط.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بنمو رواد الأعمال

تؤكد الأدبيات أن نمو المشاريع الريادية يعتمد على مجموعة من العوامل، من أبرزها الوصول إلى التمويل، وامتلاك المهارات الإدارية، والقدرة على الابتكار. فقد أشارت دراسة Hussain & Khan (2019) إلى أن المشاريع التي تحصل على تمويل مناسب تكون أكثر قدرة على التوسع والدخول إلى أسواق جديدة. كما توصلت دراسة Kuratko & Audretsch (2020) إلى أن التمويل يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الابتكار، حيث يمكن رواد الأعمال من تطوير منتجات وخدمات جديدة تدعم استدامة المشروع.

وفي السياق نفسه، أشارت دراسة الدوخي (2022) إلى أن التمويل يسهم في رفع جودة العمليات التشغيلية داخل المشاريع الريادية، مما يزيد من قدرتها على التنافس في السوق المحلي والدولي. كما بينت دراسة Morris (2021) أن الوصول إلى التمويل يعد عاملاً حاسماً في نجاح المشاريع الناشئة، خاصة في القطاعات التقنية.

ثالثًا: الدراسات التي جمعت بين التمويل والنمو الريادي

تناولت بعض الأبحاث العلاقة المباشرة بين التمويل الحكومي والنمو الريادي. ففي دراسة الشمري (2021) التي أجريت على مشاريع مستفيدة من برامج "منشآت"، تبين أن المشاريع التي تحصل على تمويل حكومي مصحوب



بخدمات تمكينية (مثل التدريب والإرشاد) تحقق معدلات نمو أعلى من المشاريع التي تحصل على تمويل مالي فقط. كما وجدت دراسة Al-Sadi et al. (2019) في عمان أن التمويل الحكومي يعزز فرص بقاء المشاريع في السوق بنسبة مرتفعة، خصوصاً في السنوات الأولى.

أما دراسة بدر (2023) التي تناولت أثر التمويل الحكومي في السعودية بعد جائحة كورونا، فقد أظهرت أن برامج الدعم الحكومية مثل دعم الرواتب والقروض التحفيزية أسهمت في إنقاذ مئات المشاريع من الإغلاق، وساعدتها على استعادة نشاطها تدريجياً.

رابعاً: الفجوة البحثية

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكن تحديد مجموعة من الفجوات البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها:

1. قلة الدراسات التي تقيس أثر التمويل الحكومي في سياق سعودي حديث بعد التحولات الاقتصادية لرؤية 2030.
2. معظم الدراسات ركزت على جانب واحد من النمو الريادي، مثل التوسع أو الابتكار، بينما تهدف هذه الدراسة إلى قياس النمو بأبعاده المتعددة.
3. ندرة الدراسات التي تدمج بين البيانات الميدانية الحديثة والاستنتاجات المستفادة من البرامج الحكومية الحالية مثل برامج بنك التنمية الاجتماعية ومنشآت.
4. قلة الدراسات التي تقيم أثر البرامج المصاحبة للتمويل (مثل الاستشارات والإرشاد) والتي تُعد عنصراً مهماً في نجاح البرامج الحكومية.



انطلاقاً من ذلك، تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية جديدة من خلال تحليل شامل ومعاصر لدور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

المنطلقات النظرية للدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى توضيح الأسس النظرية التي يستند إليها البحث في تفسير دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال، من خلال استعراض مجموعة من النظريات والنماذج الاقتصادية والإدارية المرتبطة بموضوع الدراسة. وتشكل هذه المنطلقات إطاراً علمياً يساعد على فهم العلاقات بين المتغيرات، وبناء التفسير النظري للنتائج المتوقعة الوصول إليها.

أولاً: نظرية التمويل ودوره في دعم المشاريع الريادية

تشير النظريات الاقتصادية إلى أن التمويل يمثل أحد أهم الموارد التي يحتاجها رواد الأعمال في مراحل التأسيس والنمو. وتُعد نظرية التمويل التقليدية (Traditional Finance Theory) إحدى أبرز النظريات التي توضح أهمية توفير رأس المال لبدء الأعمال والتوسع، حيث تشير إلى أن نقص التمويل يُعد عقبة رئيسية أمام دخول الأسواق أو البقاء فيها.

كما تبرز نظرية تكلفة رأس المال (Cost of Capital Theory) التي توضح أن انخفاض تكلفة التمويل – كما في التمويل الحكومي الميسر – يساهم في زيادة قدرة رواد الأعمال على الاستثمار في مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة، مما يرفع من فرص نموها.



ثانيًا: نظرية الموارد ﴿Resource-Based View - RBV﴾

تعد هذه النظرية من أكثر النظريات شيوعًا في مجال الإدارة الاستراتيجية، حيث تؤكد أن امتلاك المشروع لموارد قيمة ونادرة وقابلة للاستغلال يساهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. ووفق هذه النظرية، يعتبر التمويل الحكومي أحد الموارد الجوهرية التي يمكن أن توفر للمشروع قدرة على:

- تطوير منتجات جديدة
- تحسين العمليات التشغيلية
- الدخول لأسواق جديدة
- رفع مستوى الابتكار

وبالتالي، فإن التمويل الحكومي ليس مجرد دعم مالي، بل يعد موردًا استراتيجيًا يعزز النمو طويل الأمد.

ثالثًا: نظرية النمو الريادي ﴿Entrepreneurial Growth Theory﴾

تُعنى هذه النظرية بدراسة العوامل التي تؤثر على نمو المشاريع الريادية، وتؤكد أن النمو لا يعتمد فقط على قدرات رائد الأعمال، بل يتأثر أيضًا بالبيئة الداعمة مثل:

- توفر التمويل
- تيسير الإجراءات الحكومية
- الدعم الفني والإرشاد



• مرافقة النمو بخدمات تمكينية

وبالاستناد إلى هذه النظرية، يُفترض أن برامج التمويل الحكومية تسهم في تحقيق النمو الريادي عندما تترافق مع خدمات غير مالية مثل الإرشاد، التدريب، وبرامج التمكين الإداري.

رابعاً: نظرية الابتكار (Innovation Theory)

تركز هذه النظرية على أهمية الابتكار في نجاح ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد شومبيتر (Schumpeter) أن الابتكار يمثل المحرك الرئيس لخلق القيمة الاقتصادية، وأن المشاريع المبتكرة تمتلك قدرة أعلى على التوسع والبقاء في الأسواق.

وتشير النظرية إلى أن التمويل يمثل عنصراً أساسياً لتمكين الابتكار، خصوصاً في المشاريع التقنية أو المشاريع ذات المخاطر العالية، وهو ما يجعل التمويل الحكومي داعماً مهماً للنشاط الابتكاري.

خامساً: نظرية الوكالة (Agency Theory)

تُستخدم هذه النظرية لتفسير العلاقة بين الجهات الممولة ورواد الأعمال، حيث تشير إلى وجود فجوة معلوماتية بين الطرفين. ووفقاً لها، فإن التمويل الحكومي يقلل من المخاطر التي تواجه رواد الأعمال، كما يخفف من القيود التمويلية التي تفرضها البنوك التجارية.



وتوضح النظرية أن التمويل الحكومي المصحوب بالمتابعة والإشراف يقلل من المخاطر ويزيد فرص النجاح، مما ينعكس على النمو والاستدامة للمشاريع.

—

سادسًا: نموذج بيئة ريادة الأعمال ﴿Entrepreneurial Ecosystem Model﴾

يعد هذا النموذج من أهم النماذج المعاصرة في دراسة بيئة ريادة الأعمال، حيث يوضح أن المشاريع الريادية تنمو في حال توفر مجموعة عناصر مترابطة، تشمل:

- التمويل
- المواهب
- الحوكمة
- الثقافة الريادية
- البنية التحتية
- الدعم الحكومي
- التشريعات
- التكنولوجيا

وبالتالي فإن التمويل الحكومي يمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر النظام البيئي الريادي، ولا يمكن تحقيق نمو مستدام دون تكامل هذا العنصر مع العناصر الأخرى.

—



سابعاً: العلاقة بين المنطلقات النظرية وموضوع الدراسة

من خلال هذه النظريات والنماذج، يمكن بناء التفسير النظري الخاص بالدراسة، والذي يتمثل في:

1. التمويل الحكومي يمثل مورداً استراتيجياً يساعد على تعزيز النمو ﴿نظرية الموارد﴾.
2. الخدمات المصاحبة للتمويل تسهم في تحسين الأداء الريادي ﴿نظرية النمو الريادي﴾.
3. التمويل المرتبط بالابتكار يعزز القدرة التنافسية للمشاريع ﴿نظرية الابتكار﴾.
4. الرقابة الحكومية والاستخدام الأمثل للتمويل يقللان من الفجوة المعلوماتية ﴿نظرية الوكالة﴾.
5. تكامل برامج التمويل مع عناصر النظام البيئي الريادي يؤدي إلى نتائج أفضل.

وبالتالي، يشكل هذا الإطار النظري أساساً لفهم العلاقات بين التمويل الحكومي ونمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج المستخدمة على نطاق واسع في البحوث الإدارية والاقتصادية لقدرته على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة واضحة عن دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع البيانات وتحليلها وفق إجراءات منهجية علمية.



وفي ضوء ذلك، تستند الدراسة إلى مصادر بيانات أولية وثانوية، على النحو الآتي:

1. البيانات الأولية:

تم جمعها من خلال أداة الاستبانة الموجهة إلى رواد الأعمال المستفيدين من برامج التمويل الحكومية. وتم تصميم الاستبانة وفق منهجية علمية تتضمن مجموعة من المحاور المتعلقة بالتوسع والاستدامة والابتكار وخلق فرص العمل. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات المستجيبين وتحليل اتجاهاتهم.

2. البيانات الثانوية:

وتشمل الدراسات السابقة، والتقارير الحكومية، وإحصاءات الجهات التمويلية مثل بنك التنمية الاجتماعية، منشآت، صندوق التنمية الصناعي، وغيرها. وقد ساعدت هذه البيانات في بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد الفجوة البحثية.

3. مجتمع الدراسة:

يتكون من رواد الأعمال في المملكة المستفيدين من برامج التمويل الحكومية خلال الفترة من 2020 إلى 2025.

4. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، لضمان تمثيل مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية. ويُراعى أن تعكس العينة تنوع البرامج التمويلية المستخدمة من قبل المستفيدين.

5. أداة التحليل الإحصائي:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل:

- الإحصاءات الوصفية (المتوسطات والانحراف المعياري).
- اختبار الارتباط (Correlation).
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لقياس أثر التمويل على النمو.
- اختبار صدق وثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا.

6. إجراءات الدراسة:

شملت تحديد المشكلة وصياغة الفروض، ثم تصميم الأداة وتوزيعها وجمع البيانات، يلي ذلك تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري، وصولاً إلى تقديم الاستنتاجات والتوصيات.



وبذلك، توفر هذه المنهجية إطارًا متكاملًا يساعد على التحقق من الفروض البحثية وقياس أثر البرامج التمويلية الحكومية على نمو رواد الأعمال بدرجة عالية من الدقة والموضوعية

أدوات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي تسهم في جمع البيانات وتحليلها بدقة وموضوعية من أجل قياس دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال. وقد تم اختيار هذه الأدوات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وخصائص مجتمعتها، وذلك على النحو التالي:

1. الاستبانة (Questionnaire):

تُعد الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميمها وفق معايير علمية دقيقة تتناسب مع أهداف الدراسة ومتغيراتها. وقد تضمنت مجموعة من المحاور التي تقيس:

- مستوى التوسع بعد الحصول على التمويل،
- درجة الاستدامة المالية والتشغيلية،
- مستوى الابتكار،
- عدد وفرص الوظائف الجديدة،
- رضا المستفيدين عن البرامج التمويلية الحكومية.

واعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس إدراك المستجيبين حول بنود الدراسة، مما يسمح بتحليل الاتجاهات بدقة.

2. المقابلات شبه المقتنة (Semi-Structured Interviews):

يهدف الحصول على بيانات نوعية تعزز الفهم العميق لتجارب المستفيدين، تم إجراء مقابلات محدودة مع عدد من رواد الأعمال والمسؤولين في الجهات التمويلية الحكومية. وقد ساعدت هذه المقابلات في توضيح بعض الجوانب التي يصعب قياسها بالاستبانة فقط، مثل التحديات التي تواجه المستفيدين بعد الحصول على التمويل.



3. تحليل الوثائق والتقارير Document Analysis:

تم الاعتماد على تقارير رسمية صادرة عن جهات حكومية مثل بنك التنمية الاجتماعية، منشآت، صندوق التنمية الصناعي، إضافة إلى تقارير دولية حول ريادة الأعمال والتمويل. وقد ساعد تحليل هذه الوثائق في إثراء الإطار النظري للدراسة وبناء خلفية قوية للمشكلة البحثية.

4. الأساليب الإحصائية Statistical Tools:

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS، وذلك عبر مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تشمل:

- الإحصاءات الوصفية،
- معامل الارتباط،
- تحليل الانحدار المتعدد،
- اختبار صدق وثبات الأداة عبر معامل كرونباخ ألفا.

وقد مكّنت هذه الأدوات الباحث من تفسير العلاقات بين المتغيرات والتحقق من الفروض البحثية.

من خلال هذه الأدوات المتنوعة، تمكنت الدراسة من جمع بيانات كمية ونوعية دقيقة، مما أتاح بناء صورة شاملة حول دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة

تحليل تفصيلي لأبعاد فاعلية برامج التمويل الحكومية

لا يقتصر تقييم فاعلية برامج التمويل الحكومية على معرفة حجم المبالغ التي تقدمها الجهات الداعمة، بل يتطلب النظر إلى مدى ملاءمة التمويل لاحتياجات المشروع في كل مرحلة من مراحل حياته. فالمشروع في مرحلة التأسيس يحتاج إلى تمويل يغطي التكاليف الأولية، مثل تجهيز المقر، وشراء المعدات، وتطوير المنتج، واستخراج التراخيص، بينما يحتاج المشروع في مرحلة النمو إلى أدوات تمويل أكثر مرونة تساعد على زيادة الطاقة التشغيلية، وتوسيع قاعدة العملاء، وفتح أسواق جديدة. ومن ثم، فإن البرنامج التمويلي الفاعل هو الذي يربط قيمة التمويل ومدته وآلية سداده بطبيعة النشاط ودورته النقدية وقدرته المتوقعة على توليد الإيرادات.



وتظهر فاعلية التمويل كذلك في قدرته على معالجة فجوة السيولة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فكثير من المشاريع قد تمتلك منتجاً جيداً وفرصاً سوقية واعدة، إلا أنها تعجز عن استغلال تلك الفرص بسبب تأخر التدفقات النقدية أو ارتفاع التكاليف التشغيلية في المراحل الأولى. وعندما يقدم التمويل الحكومي بفترة سماح مناسبة وأقساط تتوافق مع التدفقات النقدية، فإنه يخفف الضغوط المالية ويمنح رائد الأعمال وقتاً كافياً لبناء قاعدة عملاء مستقرة. أما التمويل الذي يبدأ سداد قبل وصول المشروع إلى نقطة التعادل فقد يتحول إلى عبء يحد من النمو بدلاً من دعمه.

ومن الجوانب المهمة أيضاً سرعة الإجراءات ووضوح المتطلبات. فكلما كانت معايير الاستحقاق واضحة، والنماذج مبسطة، وقنوات التقديم إلكترونية، ومدة دراسة الطلبات محددة، ارتفعت قدرة رواد الأعمال على التخطيط واتخاذ القرار في الوقت المناسب. ويعد عامل الوقت حاسماً في الأنشطة الريادية؛ لأن التأخر في الحصول على التمويل قد يؤدي إلى ضياع فرصة سوقية، أو ارتفاع تكلفة المعدات، أو دخول منافسين جدد. لذلك فإن كفاءة الإجراءات الإدارية تعد جزءاً من الأثر الاقتصادي للبرنامج، وليست مجرد مسألة تنظيمية منفصلة.

كما ينبغي تقييم عدالة الوصول إلى التمويل بين القطاعات والمناطق والفئات المختلفة. فقد تكون بعض البرامج أكثر ملاءمة للمشاريع التقليدية ذات الأصول الملموسة، في حين تواجه المشاريع التقنية والإبداعية صعوبة في تقديم الضمانات المعتادة رغم امتلاكها إمكانات نمو مرتفعة. ومن هنا تبرز أهمية تنوع أدوات التمويل لتشمل القروض، والضمانات، والتمويل القائم على الإيرادات، والاستثمار الجريء، والمنح الموجهة للبحث والتطوير، بما يضمن عدم استبعاد المشاريع الواعدة بسبب اختلاف نموذج أعمالها.

الخدمات غير المالية المصاحبة للتمويل

تشير طبيعة المشاريع الريادية إلى أن التمويل وحده لا يكفي دائماً لتحقيق النمو، إذ قد يحصل رائد الأعمال على الموارد المالية دون أن يمتلك الخبرة اللازمة في التخطيط المالي أو التسويق أو إدارة الموارد البشرية. ولذلك تزداد فاعلية البرامج الحكومية عندما ترتبط بخدمات غير مالية، مثل التدريب، والإرشاد، والاستشارات المتخصصة، وربط المستفيدين بالأسواق وسلاسل الإمداد. وتساعد هذه الخدمات في تحسين جودة القرارات وتقليل احتمالات استخدام التمويل في أوجه لا تحقق قيمة مضافة للمشروع.



ويؤدي الإرشاد المالي دورًا مهمًا في رفع كفاءة استخدام التمويل من خلال مساعدة رائد الأعمال على إعداد الموازنات، وتوقع التدفقات النقدية، وحساب نقطة التعادل، والفصل بين أموال المشروع والأموال الشخصية. كما تسهم المتابعة الدورية في اكتشاف مؤشرات التعثر مبكرًا، مثل ارتفاع المصروفات الثابتة أو انخفاض هامش الربح أو تزايد المديونية قصيرة الأجل. وعند اكتشاف هذه المؤشرات في وقت مبكر يمكن تعديل الخطة التشغيلية أو إعادة جدولته الالتزامات قبل تفاقم المشكلة.

أما الدعم التسويقي فيساعد المشاريع على تحويل التمويل إلى مبيعات فعلية، وذلك عبر تطوير الهوية التجارية، وتحسين قنوات البيع الرقمية، ودراسة احتياجات العملاء، وقياس رضاهم، وبناء استراتيجيات تسعير مناسبة. فالتمويل الذي يستخدم لزيادة الإنتاج دون وجود خطة واضحة للوصول إلى العملاء قد يؤدي إلى تراكم المخزون وارتفاع التكاليف. ولهذا يجب أن تتكامل القرارات التمويلية مع دراسات السوق وخطط التسويق والتوزيع.

وتعد شبكات الأعمال والحاضنات والمسرعات من الأدوات التي تضاعف أثر التمويل، لأنها تتيح لرائد الأعمال الوصول إلى خبراء وموردين ومستثمرين وشركاء محتملين. كما توفر بيئة تساعد على تبادل الخبرات والتعلم من تجارب المشاريع الأخرى. ويسهم هذا التكامل بين التمويل والتمكين في تعزيز قدرة المشروع على الابتكار والتوسع والاستمرار، ويحول البرنامج الحكومي من جهة مانحة للمال إلى شريك تنموي يساند المشروع خلال مراحل نموه المختلفة.

مؤشرات قياس النمو والاستدامة لدى المشاريع المستفيدة

يتطلب قياس أثر برامج التمويل الحكومية استخدام مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والنوعية. فمن الناحية الكمية يمكن متابعة معدل نمو المبيعات، والزيادة في عدد العملاء، وارتفاع الطاقة الإنتاجية، والتوسع في عدد الفروع أو المناطق التي يخدمها المشروع، ونمو عدد العاملين. وتسمح هذه المؤشرات بإجراء مقارنة بين وضع المشروع قبل الحصول على التمويل وبعده، كما تساعد على تحديد الفروق بين أنواع البرامج والقطاعات الاقتصادية المختلفة.



ولا ينبغي الاعتماد على المبيعات وحدها؛ فقد ترتفع إيرادات المشروع مع استمرار ضعف الربحية أو زيادة المديونية. لذلك يجب قياس هامش الربح، والتدفق النقدي التشغيلي، ونسبة الالتزامات إلى الأصول، والقدرة على سداد الأقساط في مواعييدها. كما تعد استمرارية المشروع لعدة سنوات بعد التمويل مؤشراً أكثر دلالة من النتائج قصيرة الأجل، لأن بعض المشاريع تحقق ارتفاعاً مؤقتاً في النشاط ثم تتراجع عند انتهاء الدعم أو زيادة المنافسة.

وفي جانب الابتكار، يمكن قياس عدد المنتجات أو الخدمات الجديدة، وحجم الإنفاق على التطوير، واستخدام التقنيات الرقمية، وتحسين العمليات التشغيلية، والحصول على حقوق ملكية فكرية أو شهادات جودة. ولا يقتصر الابتكار على الاختراعات التقنية، بل يشمل تطوير نموذج العمل، وابتكار قنوات توزيع جديدة، وتحسين تجربة العميل، وتقديم خدمات أكثر كفاءة. وعليه فإن أثر التمويل على الابتكار يظهر في قدرة المشروع على تحويل الموارد المالية إلى معرفة ومنتجات وعمليات ذات قيمة تنافسية.

أما الأثر الاجتماعي والتنموي فيقاس من خلال عدد الوظائف التي تم إنشاؤها، ونوعية تلك الوظائف، واستدامتها، ومدى إسهام المشروع في توظيف الشباب والنساء ورفع المهارات المهنية. ويمكن كذلك قياس أثر المشروع في تنمية المناطق الأقل استفادة، ودعم المحتوى المحلي، والتعامل مع موردين محليين. ويتيح الجمع بين المؤشرات المالية والتشغيلية والابتكارية والاجتماعية تكوين صورة شاملة عن القيمة الحقيقية للتمويل الحكومي.

التحديات المحتملة وسبل تحسين البرامج التمويلية

تواجه برامج التمويل الحكومية عدداً من التحديات التي قد تحد من أثرها، ومن أبرزها عدم التوافق بين شروط التمويل وخصائص بعض الأنشطة، وارتفاع المتطلبات الإدارية، وضعف الوعي بالبرامج المتاحة، وتكرار الخدمات بين الجهات، وعدم وضوح رحلة المستفيد من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التوسع. وقد يؤدي تعدد الجهات دون تنسيق كافٍ إلى صعوبة المقارنة بين الخيارات أو تقديم الطلبات إلى برامج غير مناسبة لطبيعة المشروع.

ومن التحديات كذلك تركيز بعض المتقدمين على الحصول على التمويل دون إعداد نموذج عمل قابل للتنفيذ. ففي هذه الحالة قد تستخدم الأموال في مصروفات لا ترتبط مباشرة بالنمو، أو يتم تقدير حجم السوق بصورة مبالغ فيها، أو لا تؤخذ المخاطر التشغيلية في الحسبان. ولهذا فإن التقييم المسبق يجب ألا يقتصر على الجدارة



الائتمانية، بل يشمل جودة نموذج العمل، وخبرة الفريق، وحاجة السوق، وقدرة المشروع على إدارة الموارد والمخاطر.

ويمكن تحسين البرامج من خلال بناء قواعد بيانات موحدة تسمح بمتابعة مسار المشروع ونتائجه على مدى زمني مناسب، مع احترام خصوصية البيانات. وتساعد هذه القواعد على معرفة البرامج الأكثر تأثيراً، والقطاعات التي تحقق أعلى معدلات بقاء ونمو، وأسباب التعثر المتكررة. كما يمكن استخدام النتائج في تطوير نماذج تقييم مرنة تعتمد على مؤشرات أداء واضحة بدلاً من الاكتفاء بالضمانات التقليدية.

كما يستحسن تصميم مسارات تمويل متدرجة، تبدأ بمبالغ محدودة لمرحلة التحقق من الفكرة، ثم تنتقل إلى تمويل التأسيس والنمو والتوسع بحسب تحقيق المشروع لمؤشرات أداء محددة. ويسهم هذا الأسلوب في تقليل المخاطر، وتحفيز رواد الأعمال على تحقيق أهداف مرحلية قابلة للقياس. ويجب أن ترافق هذه المسارات خدمات استشارية متخصصة، وآليات واضحة لإعادة الجدولة عند التعثر المؤقت، وقنوات فعالة لاستقبال ملاحظات المستفيدين وتطوير البرامج بصورة مستمرة.

وبناءً على ما سبق، فإن نجاح التمويل الحكومي يرتبط بجودة تصميم البرنامج وتنفيذه ومتابعته، وليس بحجم الأموال المخصصة فقط. فكلما اتسم البرنامج بالمرونة والسرعة والشفافية، وارتبط بالتدريب والإرشاد والوصول إلى الأسواق، وجرى تقييمه وفق مؤشرات نمو واستدامة واضحة، زادت قدرته على تمكين رواد الأعمال وتحقيق أثر اقتصادي وتنموي طويل الأجل.

حدود الدراسة :

تتناول هذه الدراسة دور برامج التمويل الحكومية في تعزيز نمو رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية. وقد واجهت الدراسة عدداً من الحدود التي يجب توضيحها لضمان فهم أكثر دقة لنتائج البحث وتفسيرها، وذلك على النحو الآتي:



1. الحدود المكانية ﴿Geographical Limitations﴾:

تقتصر هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية، نظرًا لتعدد برامج التمويل الحكومية فيها وتنوع الجهات الداعمة لريادة الأعمال. وبالتالي، قد تختلف نتائج الدراسة عند تطبيقها على دول أخرى تختلف فيها البيئة الاقتصادية والتمويلية.

2. الحدود الزمانية ﴿Time Limitations﴾:

اعتمدت الدراسة على بيانات وبرامج تمويل حكومية ممتدة خلال الفترة من 2020 إلى 2025، وهي مرحلة شهدت تطورات كبيرة في البرامج التمويلية بعد إطلاق رؤية المملكة 2030. وقد تؤثر أي تغييرات مستقبلية في سياسات التمويل أو آليات الدعم على مدى انطباق النتائج في السنوات اللاحقة.

3. الحدود الموضوعية ﴿Subject Limitations﴾:

تركز الدراسة على قياس أثر التمويل الحكومي فقط في جوانب محددة من النمو الريادي، وهي:



- التوسع،
- الاستدامة،
- الابتكار،
- خلق الوظائف.

ولا تشمل الدراسة عناصر أخرى قد تؤثر في النمو مثل المهارات الإدارية لرائد الأعمال أو العوامل السوقية.

4. الحدود البشرية ﴿Human Limitations﴾:

يقتصر مجتمع الدراسة على رواد الأعمال المستفيدين من برامج التمويل الحكومية فقط، مما يعني أن النتائج لا تشمل رواد الأعمال الذين يعتمدون على التمويل الذاتي أو التمويل الخاص أو رأس المال الجريء غير الحكومي.

5. الحدود المنهجية ﴿Methodological Limitations﴾:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة لجمع البيانات، مما يجعل النتائج متأثرة بمدى دقة إجابات المستجيبين وصدقها. كما أن استخدام عينة عشوائية من المستفيدين قد لا يعكس تجربة جميع رواد الأعمال على مستوى المملكة.



6. حدود الأدوات (Instrument Limitations):

تعتمد النتائج على أدوات القياس المستخدمة مثل الاستبانة وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS، وقد تؤثر طبيعة الأسئلة أو صياغتها على مستوى دقة الإجابات وعمق التحليل.

من خلال هذه الحدود، يتضح إطار الدراسة بدقة، بما يضمن فهمًا صحيحًا لطبيعة النتائج والاستنتاجات، ويساعد على توجيه الدراسات المستقبلية نحو معالجة الجوانب التي لم تشملها هذه الدراسة

المراجع:

الحسن، محمد (2008، شباط). الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الفرات ومعوقاته. بحث مقدم في ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير. جامعة تشرين: اللاذقية.

الدوخي، عبدالعزيز (2022). العوامل المؤثرة في نمو المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 14 (3)، 115-140.

الزهراني، عبدالله (2021). أثر التمويل الحكومي على التوسع التشغيلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة. مجلة البحوث الإدارية، 18 (2)، 75-102.



سليم، مازن (2019). دور برامج التمويل الحكومية في دعم ريادة الأعمال. مجلة الاقتصاد والتنمية، 11(4)، 78–55.

جبريل، صالح (2020). فعالية القروض الحكومية في تحسين الأداء المالي للمشاريع الريادية. مجلة العلوم الإدارية، 9(2)، 126–99.

بدر، فهد (2023). أثر برامج الدعم الحكومية على استمرارية المنشآت الصغيرة بعد جائحة كورونا. مجلة الاقتصاد السعودي المعاصر، 7(1)، 52–30.

⌘. Innovation and entrepreneurial growth in emerging 2020Kuratko, D. F., & Audretsch, D. B. ⌘
⌘. 168–145⌘, 2⌘12economies. Journal of Entrepreneurship Studies,

⌘. Government financial support and SME growth: An empirical analysis. 2019Hussain, A., & Khan, R. ⌘
⌘. 63–44⌘, 1⌘8International Journal of Business and Finance,

⌘. Access to finance and entrepreneurial success in small enterprises. Journal of 2021Morris, T. ⌘
⌘. 220–201⌘, 3⌘24Business Research,

⌘. Impact of government funding on entrepreneurial development in the UAE. 2020Alkaabi, S. ⌘
⌘. 112–90⌘, 2⌘6International Review of Economics,

⌘. The role of government support in SME sustainability: 2019Al-Sadi, R., Belwal, R., & Al-Badi, A. ⌘
⌘. 329–310⌘, 4⌘15Evidence from Oman. Journal of Small Business and Enterprise Development,